



تمكنت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد محمد العجمي وعضويه كل من السيدة اللائحة بطرى ناصر حسين وذكرم طه محمد والقائم العبد بالله ومحمد صالح الشلبي ونعود مطلع التسعين وبشكل شفهي في توكيلين وحسين ابو اثنين وصلبي العجمي ، والثانيين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

100

آخر وقبل المدعي (الدعى) أمام محكمة القضاء الإداري بأن المدعي عليه ثالث / إنشاء
نفطية (أئمه بعده) (المميز عليه الثالث) أئمة مكتبيها لقطة أرض سكنية بناءً على موافقة
حوله رئيس الوزراء بكتبه العرام [مدين/١١١٥٩٦٢] في ٢٠٠٨/٧/٤ رقم (١٦) وبيان المدر رقم (١٦)
لسنة ٢٠٠١ الصادر من المعلومة الفرعية تصرّفة الائتمانية وفق المادة (٣٦) من قانون إدارة
البرلة للمرحلة الائتمانية وقد تم أصدار قرار بالموظفين المتقدسين ثلاثة دون النظر إلى سلوك
الرأس إلا أن المدعي عليه الثاني / إنشاء نفطية (المميز عليه الثاني) قام بإعداد تفاصيل
ووضوابط تنفيذ على المتقدم من موظفي البرلة ومن ضمنهم موظفي أئمة بعده إن يكون سلوك
الرأس في بعده الذي يحصل على لقطة أرض سكنية دون النظر إلى محل عمله وسكنه في بعده
ويذلك تم استبعاد أحد أئمه بعده من موظفي أئمه بعده تكون سلطة راسيم خارج بعده وبحيث إن
أئمة بعده ليس لديها أسلوب لحلقات خارج حدودها ولا تلك الصالحة في توزيع قطع أراضي
سكنية في العشوائيات لمتسببيها . وبحيث إن المدر رقم (١٦) لسنة ٢٠٠١ والأمر رقم (١٦) لسنة



٢٠٠٤ والتطبیعات والضوابط التي أصدرها المدعي عليه الثاني / إشارة لويقته جميعها مخالفة تنصّتور العراقي الدائم في مذنته (٢٣). لذا ظلم المدعى لدى المدعي عليه الثالث / إشارة لويقته (أمين بغداد) . وسجل النظم بعد واردة (١٣٦٩) في ٢٠١٠/١/٢١ ، أقام المدعى دعوة بتاريخ ٢٠١٠/١/١ طالباً الحكم بلزم المدعى عليهم بإلغاء التطبیعات والضوابط المخالفة تنصّتور وتنبيه موكله طلعة أرض سنية في محافظة بغداد ونتيجة للمراعاة الحضورية الطبية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٨ وبعد اشتباة ٢٠١٠/٦/٢١ حداً يقضى برد دعوى المدعى شفلاً ذلك إن وكيل المدعى كان قد حضر مطابته في الامروري بمحض حضور جلسة ٢٠١٠/٦/١٦ بالقاء القفرة (٣٣) من تطبیعات وضوابط تخصيص الازاضي السنية والصالح من (وزارة البليات والأشغال العامة) وحيث إن المدعى كان عليه ان يتظلم لدى الجهة الإدارية المختصّة وهي (وزارة البليات والأشغال العامة) في هذه الحالة قبل تقديم طلبه امام محكمة القضاء الإداري حيث ثبوط ان المدعى قد قدم نظلمه لدى أمين بغداد / إشارة لويقته ليكون بذلك قد خالف المعاشر القفرة (٤) من البدئ ثالثاً من المادة (٧) من قانون مجلس ثورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ العمل . طعن وكيل المدعى بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاشارة التبسيزية المرئية في ٢٠١٠/٧/١٩ طالباً الحكم بما ورد فيها .

القرار

لدى التتحقق والعداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التبسيز مقدم ضمن المادة القانونية فرق قوله شفلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجدت المحكمة من تتحقق لوراق المدعى ان محكمة القضاء الإداري ثالث قد أصدرت فرائضها في هذه الدعوى حضورياً بحق المدعى عليهم / إشارة لويقتهم (١- رئيس الوزراء - ٢- وزير البليات والأشغال العامة - ٣- أمين بغداد) في حين ان المدعى عليه الثالث (أمين بغداد) تم بحضور ولم يرسل من بثوب عنه في أي جسمة من جسمات المحكمة والتيها حكمت باكتتاب محكمة لويقته التي ذكرها القرار المرؤلة الحقوقية (الافتخار على براهيم) رغم عدم حضورها او ابرازها ما يزيد عنثيلتها لدائرة موظفها لكن المقتضى ان يصدر القرار حضورياً بحق المدعى عليه الاول والثاني وغليباً بحق المدعى عليه



كوّادو عبّار
دام حفّاً بالله تبتغيه

جمهورية العراق

المجتمع الاتحادية العليا

العدد: ٤٩ / التحالفية / التسيير / ٢٠١٠

الثالث وان لا يحكم لوكيله بالطعن المعلمة . لذا وجب على محكمة النقض الإداري مراعاة ما ورد في أعلاه ، وبحيث ان ذلك قد افل بالحكم العلوي لذلك فقرر نقض الحكم وإعادة الدعوى إلى محكمةها لمراعاة ما تقدم على ان يبقى رسم التسيير تابعاً للنهاية وصدر القرار بما بالاتفاق لـ

٢٠١٠/١١/٢٢

الرئيس
محيط المحصول

جعفر المصطفى حسين

الوزير
أكرم طه بعد

العضو
أكرم احمد بهان

العضو
محمد صالح النقيطي

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمعون قلن كوريس

العضو
حسين أبو السن

العضو
سامي العذري